مجلة أضواء

العدد الخامس والثمانون
كانون الأول/ 2014

تصدر عن
مركز أضواء للبحوث والدراسات

www.adhwaa.org

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

محتويات العدد الخامس والثمانون

ت	العنوان	الكاتب	المصدر	الصفحة
1	ضوء في تطوير القوات المسلحة العراقية	سعد الكناني	شبكة اخبار العراق	3
2	أبعاد الحرب على (داعش)	وفيق السامرائي	الشرق الأوسط	6
3	في العراق معضلة نظام لا أزمة زعامات	علاء اللامي	كولف ميديا	8
4	توقعات مثيرة للجدل في مشروع الموازنة الاتحادية لعام 2015	باسل عباس خضير	العراق تايمز	12
5	خطيئة الاقتصاد الريعي	عباس عبد الرزاق الصباغ	وكالة نون الخبرية	15
6	الأمية في العراق ... الواقع وإمكانات التغيير	عبد جاسم الساعدي	الحوار المتمدن	17

الأراء النشورة تعبر عن اراء كتابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي مركزاضواء للدراسات والبحوث الأستراتيجية

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

ضوء في تطوير القوات المسلحة العراقية[1]

محتويات العدد

افرد البرنامج الحكومي مساحة واسعة لعملية تطوير القوات المسلحة، والأخذ بيدها في مواجهة التحديات والاستحقاقات المترتبة على دور القوات المسلحة الوطنية في مكافحة الارهاب التكفيري، ودفع الاخطار عن البلاد، من خلال مجموعة من الخطوات التي كان الهدف منها تطوير عمل القوات الامنية المسلحة، لتكون مؤهلة بشكل حقيقي للقيام بواجباتها الرئيسة. البرنامج ركز على مسألة تعزيز صفوف القوات الامنية، من خلال زيادة عددها وتجهيزها بالاسلحة والمعدات القتالية المتطورة، على وفق جدول زمني يأخذ بالحسبان حجم ومخاطر التهديدات التي تتعرض لها البلاد، وحاجتها الى اسلحة ساندة كالمدفعية والدروع والطائرات المروحية لتشكل بمجملها نوعا من انواع التنسيق المشترك بين مختلف الاسلحة الجوية والبرية لاسناد القوات على الارض، وإلحاق الدمار بالقوات الارهابية المجابهة، حيث اشر البرنامج الحكومي وجود ثغرات في هذا الجانب سابقا نتيجة لغياب عملية التنسيق بين مختلف الاسلحة في عمليات التصدي والهجوم على القوات الارهابية الاجرامية التي تعتمد مبدأ الهجوم بموجات بشرية متتابعة لاقتحام الاهداف التي تهاجمها بعد تفجيرها بسيارات مفخخة. البرنامج راعى الظرف الزمني والتوقعات بإطالة امد المعركة مع الارهاب، نتيجة لاحتفاظه بقواعد خلفية في عمق الاراضي السورية بعد سيطرته عليها من قبل، اضافة الى وجود امداد بالمعدات والرجال من دول مختلفة متورطة بدعم هذه العصابات، برغم الحديث عن وجود تحالف دولي واسع لمحاربة الارهاب. لقد حدد البرنامج الحكومي وبشكل دقيق، الهدف من دعم القوات المسلحة وتطويرها خلال الاعوام الاربعة المقبلة من عمر الحكومة، بتوفير بيئة آمنة ومستقرة، وهو امر اساسي لتحقيق اولويات الحكومة الستراتيجية التي تتطلب بناء جيش قوي قادر على القيام بمسؤولياته بعيدا عن السياسة، ويسانده جهد استخباري وامني يعزز امن وسلامة المواطن وحماية موارد البلاد.الوصول الى هذا الهدف يتطلب بذل جهد حكومي اكبر يقوم على اختيار اجهزة وشخصيات كفوءة تتولى ادارة وتنفيذ مفردات هذا البرنامج وتوجيهه بالشكل الصحيح، عبر بناء جيش مهني ومقتدر يقوم على اسس حديثة يضمن الحيادية والولاء للوطن وقادر على حماية العراق ارضا وشعبا. تحقيق مفردات هذا الهدف يتم من خلال بناء شبكة متكاملة من منظومات القيادة وهيئة الاركان التي تعمل على السيطرة على تحرك القطعات والجيوش، وتنسيق العمليات المشتركة، ووضع الاسبقيات للعمليات، وتحديد مسرح العمليات، ووضع الخطط الميدانية لقطعات الجيش لمهاجمة المناطق المحتلة وتحريرها على وفق خطط

1 سعد الكناني – شبكة اخبار العراق

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

غير تقليدية تتجنب التعرض الجبهوي المباشر وتعتمد مبدأ التطويق والالتفاف لتقليل الخسائر قدر الامكان، فضلا عن تقديم النصح والمشورة للسيد القائد العام للقوات المسلحة بشأنها. ان حرب العصابات التي تتبناها منظمة «داعش» الارهابية في عدوانها على الاراضي العراقية وعملها على توسيع انتشارها بالاعتماد على قوات خفيفة الحركة وسريعة، بهدف انهاك قوات الجيش والمتطوعين يفرض اتباع تكتيك مناسب، يقوم على ضرب التجمعات الكبيرة مع نقل القوات المهاجمة في عمق معاقل «داعش»، وشن غارات سريعة عليها بالقوات الخاصة لضربها وتدمير مراكز قوتها الرئيسة، اضافة الى خطف واغتيال زعمائها المهمين، وهذا يحتاج الى قوات كوماندوس مدربة بشكل عالٍ، يفترض على رئاسة الاركان العامة للجيش ان تعمل عليه من خلال تشكيل قوات خاصة مدربة من قبل خبراء اكفاء في هذا المجال، والايعاز لها بشن العمليات في العمق، والتنسيق مع القوات المهاجمة في حال التعرضات القتالية الكبيرة لغرض الاتصال بها وحسم المعارك في مناطق الهجوم تلك.كما يجب اتباع تكتيكات عسكرية اخرى تقوم على انهاك «داعش»، وعدم الانجرار وراء خططها، باعتماد قوات خفيفة الحركة وسريعة المناورة، وعدم الاكتفاء بعمليات الدفاع الساكن والثابت التي تشكل لعصابات «داعش» فرصة كبيرة لكي تديم من خلالها زخم هجماتها.خطة البرنامج الحكومي افترضت الاهتمام بسلاح الطيران العراقي بنوعيه المقاتل والمروحي، وهو ما يجب ان يشكل اهمية قصوى في الاسراع بتجهيز الجيش العراقي بطائرات مقاتلة ومروحية متطورة ومن مناشئ متعددة، وزيادة عددها، وفتح قواعد جوية في مختلف المناطق وخصوصا القريبة من مسرح العمليات، اذ ان سلاح الجو يعدّ العصب المهم في المعركة من خلال قيامه بشن عمليات حاسمة ضد عصابات «داعش»، من خلال تدمير خطوط امداداتها الخلفية ومقراتها حتى في العمق السوري، فضلا عن تقديم الاسناد الارضي القريب لتدمير موجات «داعش» المهاجمة من جهة، ولإسناد القطعات المدافعة ورفع معنوياتها من جهة اخرى، ويتم ذلك من خلال طائرات قاصفة خفيفة وثقيلة، فضلا عن القيام بالنقل السمتي للقطعات وانزالها في الخطوط الخلفية لمواقع عصابات «داعش» وتطويقها بسهولة والحاق الهزيمة بها. ونظرا لتعدد واتساع مسارح العمليات، ولضمان عدم تشتيت جهد الطيران العراقي، يفترض فتح قواعد طيران خاصة بكل مسرح للعمليات، واجنحـة لطائـرات الهيلوكوبتر تتخصص بالعمل في مسارح عمليات خاصة، وتكون تحت امرة قائد العمليات والقوات المنتشرة عن طريق منسق جوي للعمليات وبالتعاون مع الاستخبارات العسكرية واجهزة الرصد الميدانية وفرق الاستطلاع السري العميق.توقعات الخبراء الستراتيجيين باستمرار المعركة مع «داعش» لسنوات بناء على حسابات ومعطيات الميدان ووقائع السياسة والمصالح والعلاقات الدولية والاقليمية المتشابكة والمعقدة التي جعلت من اهداف الحرب على «داعش» غير واضحة المعالم حتى هذه اللحظة، اقول ان توقعات الخبراء هذه تفرض على هيئة الاركان العراقية ان تعد خططا مقابلة لتوسيع الجيش العراقي، وفتح معسكرات تدريب خاصة بناء على اصول فنون حرب الشوارع وقتال المدن ومواجهة تكتيكات عصابات «داعش»، ووضع ضوابط خاصة وصارمة بالتطوع والضبط العسكري والعقوبات من اجل تجنب ما حصل اثناء عملية احتلال الموصل، واعادة هيكلة فرق الجيش المنحلة خلال تلك الاحداث بأسرع وقت، وإعادة ترميم نواقصها واضرارها والاهتمام بمسألة البناء المعنوي للمقاتلين في الحرب ضد الارهاب،وضم قوات الحشد الشعبي

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

الى الجيش العراقي لغرض القضاء على هذا الذيل الاداري المرهق لميزانية الدولة والقيادة والسيطرة ومنع الاجتهادات وتوسعها وتداخلها، وعدّ هذه المعركة مقدسة للدفاع عن الوطن وصيانة الحرمات والأعراض والأموال، ولا بأس بالاستعانة بمرشدين روحيين دينيين يقومون بجولات على الفرق لشحذ همم منتسبيها من الناحية المعنوية.البرنامج الحكومي أشار إلى الارتقاء بالمستوى الأمني والاستخباري بعدّه العين التي تبصر بها القوات الميدانية على الأرض، والمفتاح الذي يغلق كل الأبواب والمنافذ التي يمكن ان تتسلل منها عصابات الارهاب لتنفيذ جرائمها ضد ابناء الشعب العراقي، ولا شك ان هذا الجانب الاستخباري بحاجة الى ضباط كفوئين يديرون خطط واعمال اجهزة الاستخبارات السرية، ويتولون مكافحة اعمالها، فضلا عن نشر فرق استخبارات ميدانية متسللة او مع القطعات لتنسيق تبادل المعلومات ورفع المواقف الى القيادات العليا.البرنامج الحكومـي وإن حدد الخطوط العامة العريضة لمسألة تطوير وبناء القوات المسلحة، إلا انه لكي يعطي ثماره على المدى البعيد لا بد ان يهتم بوجود هيئة تخطيط واركان تتولى العمل بمفردات هذا البرنامج ووضعها في حيز التنفيذ، اذ لا تكفي الامنيات الجميلة وحدها للنهوض بمهمة ثقيلة وصعبة، وفي ظل ظروف يواجه فيها البلد عدوا إرهابيا شرسا يحتاج إلى أساليب غير تقليدية في الحرب.

محتويات العدد

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

أبعاد الحرب على (داعش)[2]

محتويات العدد

غالبا ما يتردد الأميركيون في تحديد سقف زمني للحرب على «داعش»، ولهم الحق في ذلك، لأن من غير الممكن التحكم في المدد المفترضة إجمالا، بسبب تعدد أبعاد الصراع. ويأتي البعدان العسكري والنفسي في مقدمة الأبعاد وأهمها، ثم الأبعاد الاقتصادية والأمنية والفكرية. ومن الممكن تحديد مدد زمنية معقولة للعمل العسكري الذي يمكن كشف عوامله المباشرة في كل مناطق العمليات، وهو مثار خلاف ونقاش حول المدة المطلوبة لإنجازه، بين ما يرى الأميركيون بأنه قد يستغرق 3 سنوات أو أكثر كثيرا، وبين من يستغرب طول مدة صراع مع تنظيم إرهابي يشتبك في عمليات قتالية بطريقة تساعد على استنزافه وتدميره خلال فترة وجيزة.

يمكن فرض سلسلة من الإجراءات والتدابير لتجفيف نسبة كبيرة من موارد «داعش» الخارجية على المديين المتوسط والبعيد، إلا أن الموارد المتأتية من المناطق الواقعة تحت سيطرته تبقى أكثر صعوبة، لأنها تلامس حياة المواطنين الأبرياء المبتلين بوجوده، ومن ضمنها فرضه الجباية على أصحاب المصالح والموظفين الذين يتقاضون رواتبهم من الحكومة المركزية، وكذلك سيطرته على ممتلكات مئات آلاف المهجرين والنازحين. وتبقى الإجراءات ضرورية تجاه المنشآت النفطية التي تدر عليه أموالا ضخمة، كما أن الفساد المالي المحلي يشكل مصدرا مهما لتعزيز الإرهاب بشكل مباشر أو غير مباشر، من خلال تشعب الطروحات التي تتسبب في غياب المواقف الصارمة المطلوبة في معالجة القضايا الأساسية المرتبطة بالأمن.

وابتداء بالبعد العسكري، فإن انتشار قوات «داعش» لم يعد خافيا عن أجهزة الاستخبارات، ويأخذ أشكالا قريبة من الانتشار العسكري النظامي نسبيا، خصوصا بعد أن حصل على معدات مدرعة وقطع مدفعية، واضطراره إلى مسك خطوط حصينة معلومة وسواتر ترابية مكشوفة ونقاط رصد ثابتة. وبما أن عملية المقارنة معلومة وواضحة وفق حسابات عسكرية، فإن تحديد المدد اللازمة لكل مرحلة من مراحل المجابهة العسكرية يفترض أن يكون ممكنا من دون مبالغات أو أخطاء، ومن دون الحاجة إلى خطوات من التردد تؤدي إلى تعقيد التخطيط وإطالة زمن الأزمة. وإلى جانب العمل العسكري لا بد من بناء استراتيجية للحرب النفسية تعتمد على الحيلولة دون نشر المعلومات الدقيقة عن التضحيات البشرية والمادية في العمليات القتالية أو نتيجة الهجمات الإرهابية، واعتبارها من الأسرار المرحلية، لمنع «الدواعش» من معرفة مؤديات سير الحرب على الطرف المقابل، علما بأن المصادر العلنية تأخذ حيزا مهما من نشاطات أجهزة الاستخبارات وأطراف الحرب على مختلف الجبهات.

وإذا كان العمل العسكري هو البعد المباشر القريب فإن العمل الأمني يبدأ من المراحل الأولى من

2 وفيق السامرائي – الشرق الأوسط

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

الصراع ولا ينتهي حتى بنهاية الصراع، وهذا يتطلب إحداث اختراقات عميقة ومتابعة مستمرة لكل ما يتطلب الشك مع تركيز التوجهات للمحافظة على الموارد ولضمان تحقيق النتائج المطلوبة، ومن الخطأ إعادة هيكلة وإلغاء مفاصل المتابعة أو إهمالها لعقود مقبلة، لأن بذور الإرهاب قد انتشرت على نطاق واسع في مجتمعات معلومة، وبدأ تأثيرها يمتد إلى مجتمعات انتقلت إليها دواعي القلق. ويبقى التعاون الدولي على مستويات أجهزة الاستخبارات والمؤسسات الرسمية ضروريا لتبادل المعلومات وتتبع تحركات الأهداف، وهو ما يتطلب مساعدة الدول الفقيرة والأقل تطورا في بناء أجهزتها الخاصة، لما تشكل من محطات حاسمة في رصد التحركات الابتدائية والتحضيرات الأولية للنشاطات الإرهابية.

وإذا كانت الأبعاد العسكرية والأمنية والاقتصادية والنفسية بمثابة الإطار العام المباشر للحرب، فإن البعد الفكري يمثل منبع المشكلة ومصدر ديمومتها، وهذا يتطلب حزمة كبيرة من الإجراءات التربوية والرقابية والثقافية، ويستحيل تحقيق النجاحات اللازمة من دون زيادة الوعي، ونشر الثقافة العامة، ومنع الشعوذة والخزعبلات، وردع عمليات الإغواء والدجل، ومراقبة القنوات الفضائية والمنشورات والمدارس من دون استثناء، وتحصين الشباب من التبعية، ومنع الحلقات الدراسية المغلقة، وتحجيم دور المدارس التي تعشش فيها عمليات التحريض والشحن العقائدي والتأثير على مشاعر الشباب، ومنع المظاهر المتخلفة التي لا ترتاح إليها النفوس الواعية.

وفي الدول التي تدور فيها حروب مباشرة كما هي الحال في العراق، فإن المحافظة على هيكلية الدولة ووحدتها ومنع التشرذم المناطقي والعرقي والطائفي، وتجنب التحريض على الإدارة المركزية، ورفض التعاون مع أي شكل من أشكال إضعاف سلطة الحكومة المركزية، وإعطاء التعامل العسكري والأمني أسبقية عالية، عوامل تشكل العمود الفقري لدحر الإرهاب.

محتويات العدد

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

في العراق معضلة نظام لا أزمة زعامات[3]

محتويات العدد

يتضح يوما بعد آخر أن المراهنين على تغيير الرجل الأول، بل وحتى أغلب رجال الخط الأول، في نظام الحكم، وإجراء سلسلة من الإجراءات ذات المنحى الإصلاحي سيحل مشاكل العراق وينقله من حال الفوضى العارمة والشاملة والتفكك الاجتماعي والاقتصادي التي يعيشها إلى حال مختلفة من الاستقرار والنمو. غير أن تغييرات فوقية كهذه، ومثالها ما تم بعد وصول العبادي وداعميه الى مركز القرار الأول في الدولة، لم تأت بالحل المرجو، إنما زادت الطين بلة. هذا الواقع المتردي أكد بوضوح أن ما يعانيه العراق دولة ومجتمعا هو معضلة نظام حكم لا مشكلة قيادات وزعماء تنحل بتغييرهم والإتيان بغيرهم!

إن رئيس مجلس الوزراء العراقي، حيدر العبادي، في نهجه الحالي في الحكم، ورغم قصر مدة حكمه التي أكملت أو تكاد المائة الأولى من أيامها، والذي بلغ ذروته في الاتفاقية النفطية بين المركز والإقليم الكردي، والتي تعرضنا لها في مقالة سابقة نشرتها "العالم الجديد" في عددها ليوم 11 كانون الأول 2014، لم يكن مخيّرا تماما، ونحن لا نعفيه من المسؤولية هنا، بل نحاول أن نصف المشهد كما هو: فقد تسلم الرجل دفة السلطة التنفيذية في ظرف خاص جدا، بلغ فيه النظام الذي دأبوا على تسميته "العملية السياسية" نهايته، وأصبح من المستحيل إصلاحه من داخله أو تعويمه لفترة إضافية، وقد أصبحت هذه المهمة أقرب إلى المحال مهما ضخوا من عائدات نفطية وامتيازات وغنائم جديدة لصالح الفرقاء من زاعمي تمثيل الطوائف والإثنيات. السبب وراء ذلك هو أن هذه التجربة الحكومية أفرزت تقاطعات وانقطاعات ومقاطعات بين أطرافها المشاركة فيها، فأمسى لكل طرف قائمته الطويلة من المطالب والشروط والتي دونها التهديد بالانفصال التام "كالتهديد بإجراء الاستفتاء على استقلال الإقليم الكردي" أو الانفصال الجزئي ضمن ما بات يعرف بالأقلمة في المنطقة الغربية أو الجنوبية، وصولا إلى التهديد الصريح برفع السلاح واجتياح بغداد، كما قيل علنا في مناسبات عديدة.

وحتى داخل الطرف المهيمن على الحكم، أي التحالف الوطني "الشيعي"، فقد رفعت بعض أطرافه مطالبها وشروطها بوجه العبادي في محاولة لرفع ما تعتبره حيفا ألحقه بها إفراط المالكي وتشدده وفرديته. لم يكن بوسع العبادي الاستمرار على نهج المالكي، بعد أن وصل الى دفة الحكم في انقلاب أبيض دعمته وخططت له وقادته هذه الأطراف التي تجمعت في ما كان يعرف بتحالف "أربيل/النجف" فهذا النهج كرّس الفساد ونشره وعمقه من جهة، ولم يحل أزمة الحكم عبر التراضي وتقاسم الغنائم و"تبويس اللحى". لقد أمست إمكانية دوام تقاسم كعكة

3 علاء اللامي – كولف ميديا

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

السلطة ومغانم العوائد النفطية بين الأطراف المتحاصصة بالطريقة القديمة مستحيلة تماما، وزاد من تلك الاستحالة الانخفاض الحاد والسريع في أسعار النفط والذي يقترب من خصم ثلث تلك العائدات، ولهذا بدأ العبادي وحلفاؤه باعتماد سياسية تبريد الجبهات الداخلية عبر تقديم التنازلات التي امتنع سلفه المالكي عن تقديمها، ومنها ما تعلق بقضايا الخلاف الشامل وليس النفطي كما يحب البعض أن يسميه مع الإقليم الكردي.

كانت صفقة "عبد المهدي/بارزاني" ذروة سياسة التفريط التي انتهجها العبادي وكابينته الحكومية إذ تم بموجها حذف الديون المتراكمة على الإقليم بسبب "إضرابه" عن تصدير الحصة المقررة من نفط المستخرج من مناطقه لسنتي 2012 و2013 وشهرين من سنة 2014 وتبلغ عدة مليارات من الدولارات، لا بل أن أربيل هي التي أعلنت بعد الاتفاقية الأخيرة أن بغداد مدينة لها 16 ترليون دينار جراء وقف حكومة المالكي لصرف بعض مستحقاتها من الميزانية! وبمجرد أن وقع الاتفاق الأخير تم صرف قسط أول من تلك المستحقات بلغ نصف مليار من الدولارات تم تحويلها من قبل وزير المالية الاتحادي "عن الكردستاني" بعد ساعات فقط على التوقيع، على أن يليها صرف قسط ثان بمبلغ نصف مليار دولار آخر خلال أيام. كما تم دفع رواتب ومستحقات البيشمركة (وهي مليشيات مدنية كردية مسلحة تأسست منذ الستينات من القرن الماضي وخاضت عدة حروب ضد الحكومة المركزية) كما تم تحريك ملف كركوك والمادة 140 من الدستور التي تتعلق بما يسِمُهُ هذا الدستور "المناطق المتنازع عليها"، واعترفت بغداد ضمنا بأن كركوك باتت تحت سيطرة البيشمركة الكردية، وأن تصدير النفط منها سيكون بالاتفاق مع حكومة الإقليم وعبر أنابيبها التصديرية الخاصة والمتجهة إلى سواحل تركيا على البحر المتوسط إضافة الى بنود أخرى لا تقل أهمية وخطورة وإجحافا بالدولة العراقية أو ما تبقى منها.

لم يكن تفريط العبادي وتحالفه الوطني حكرا على هذه الاتفاقية "الصفقة" بل ترادف مع سلسلة من الإجراءات والقرارات والصفقات تتعلق بعناوين وميادين أخرى من أخطرها:

الموافقة على عودة الآلاف من العسكريين الأميركيين، ومنحهم حصانة قضائية تجعلهم فوق القانون العراقي، وهذا أمر نفته حكومة العبادي نفيا عجيبا: فقد نفت وجود قوات أميركية أولا، ثم اعترفت بوجود مدربين عسكريين أميركيين ثانيا، ثم نفت أنها منحتهم حصانة قضائية بل حصانة سمّتها دبلوماسية ثالثا، وأخيرا ألقت بمسؤولية ذلك على الحكومة السابقة لها أي حكومة المالكي، وكأن حكومة المالكي سقطت من السماء ولم يشكلها ويقودها التحالف السياسي ذاته، والحزب الإسلامي الشيعي ذاته "الدعوة الإسلامية"، وله ينتمي العبادي الذي وصف المواهب القيادية لزعيمه الحزبي السابق والحالي - المالكي- حين تسلم منه مهام الرئاسة بـ"المذهلة"!

الموافقة على تشكيل قوات "الحشد الشعبي" من الفصائل الشيعية المسلحة كبدر والعصائب

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

وكتائب حزب الله وسرايا السلام الصدرية وسرايا المجاهدين وكتائب عاشوراء التابعة لحزب المجلس الأعلى وكتائب الإمام علي وغير ذلك من كيانات مسلحة، وتمويلها وتسليحها بمبالغ طائلة. صحيح أن المردود العسكري لهذه القوات لا يمكن إنكاره في صد مسلحي داعش ووقف تداعيات الانكسار العسكري للجيش الحكومي في الموصل وتكريت والفلوجة ولكن المعارك لم تحسم وليست في طريقها إلى الحسم القريب بل دخل الوضع العسكري في حالة من الجمود وثبات الخنادق بعد استعادة بضع بلدات منها آمرلي وبيجي وجرف الصخر إضافة الى مصفاة بيجي وسد الموصل، ثم أن الثمن الاستراتيجي والاجتماعي لتشكيل هذه القوات سيكون باهظا، وقد تحولت هذه القوات بمرور الوقت وحيثيات الأمر الواقع إلى قوات مسلحة مدنية من مكون طائفي واحد هو الشيعي، رغم أن المرجعية الشيعية العليا حين دعت إلى تشكيل هذه القوات قامت بتوسيع دعوتها لاحقا لتشمل (جميع فئات الشعب العراقي وعلى أن يتطوع القادرون والمستجيبون لدعوتها في صفوف الجيش وليس في مليشيات مستقلة عنه). نستدرك ونضيف أن السياسيين العراقيين يعتبرون كلمة "مليشيات" الأجنبية والتي ليس لها مقابل عربي حصري سُبة وشتيمة، ربما لأن أغلبهم قادمون أو مدعومون من مليشيات! وقد زاد من حساسية هذه الكلمة أن الإعلام الطائفي والتكفيري المضاد دأب على وصف هذه القوات بـ"المليشيات السائبة"، علماً أن كلمة "مليشيات" استقرت في الاستعمال الإعلامي والسياسي العراقي للدلالة على المليشيات الشيعية فقط، أما المليشيات السنية فيشار لها بعبارة "الجماعات المسلحة" وهذان الاستعمالان عراقيان حصرا.

الموافقة على تشكيل مليشيات مقابلة للحشد الشعبي تدعى "الحرس الوطني" في المناطق ذات الأغلبية العربية السنية، والتي رفضت أغلب زعامات هذه المناطق دخول الجيش العراقي وقوات الحشد الشعبي لمحافظاتها، واعتبرت ذلك خطا أحمر، رغم أن بعض هذه الزعامات حملت مسؤولية سيطرة داعش على عدد من مدن هذه المناطق لانسحاب الجيش الحكومي وطالبت بإرسال المزيد من هذه القوات الحكومية في مناسبات أخرى. ويتأكد بالتدريج، ومن خلال تسريبات وتصريحات رسمية، أن الحرس الوطني سيتشكل من مكون واحد هو المكون العربي السني وبقيادات عسكرية من جيش النظام السابق والمنظمات المسلحة التي تشكلت في سنوات الاحتلال الأولى وتحت الإشراف العسكري والسياسي الأميركي المباشر والكثيف وبتمويل عراقي.

إن جوهر هذا التطور يعني تحويل المحاصصة الطائفية في المؤسسات الأمنية ومنها الجيش إلى تأسيس جيوش منفصلة قائمة على أساس طائفي وعرقي هي الحشد الشعبي الشيعي والحرس الوطني العربي السني والبيشمركة الكردي وقد قوبلت دعوة أحد أقطاب نظام المحاصصة هو مستشار الأمني الوطني السابق والمعين من قبل حاكم العراق الأميركي بول بريمر الطبيب موفق الربيعي لدمج هذه الجيوش في قوة واحدة تدعى "قوات الحرس الوطني" بالسخرية والاستهزاء من قبل جميع الأطراف.

استمرت حكومة العبادي في المسار التفريطي الذي بدأت بعض تمظهراته في عهد الحكومات

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

السابقة كالتعينات الإرضائية وذات الطابع السياسي، حيث تم تعيين أغلب القيادات السياسية السابقة في مناصب لا مردودية لها، ولا قيمة سياسية أو إدارية ولكنها برواتب خيالية، كتعيين ثلاثة نواب لرئيس الجمهورية تصدق عليهم صفقة "الأصدقاء الألداء" وهم علاوي والمالكي والنجيفي، وهؤلاء الثلاثة لم يجتمعوا سوية على طاولة اجتماع واحدة ذات مرة، ويكفي لمعرفة طبيعة هذه التعيينات التفريطية أن نعلم أن رئيس الجمهورية نفسه ذو منصب تشريفي ورمزي فكيف يكون له ثلاثة نواب؟ إضافة الى ذلك استمر تعيين وانتخاب نائبين لرئيس مجلس النواب ومثلهما لرئيس الوزراء، علما أن الاتفاق قد جرى بين أهل الحكم على أن تكون هذه المناصب للفترة الانتقالية فقط وقد انتهت هذه الفترة منذ ثماني سنوات.

خلاصة القول هي أن هذه الأمثلة على النهج التفريطي الذي يعتمده العبادي وتحالفه المهيمن على الحكم ليس جديدا، وهو لن يكون حلا لمعضلة النظام غير القابلة للحل، وهي من ناحية أخرى تعبير صريح عن موت وفشل هذا النظام أولا، وهي الوجه الآخر للعجز عن إصلاح غير القابل للإصلاح الذي وصلت إليه حكومة المالكي السابقة لها، فرغم أن منهجية المالكي اعتمدت الإفراط في الممانعة والرفض اللفظي واللف والدوران ولكنها انتهت إلى وجود سلطة الفرد الواحد المحاط بمحازبيه ومستشاريه فقط، ومقاطعة كافة الأطراف المتضررة، حقا وباطلا، من هذا النهج، والتي عوقبت بحرمانها مؤقتا من الحصول على مغانم الحكم وامتيازاته. بكلمات أخرى: فإن النهج الإفراطي لحكومة المالكي هو الوجه الآخر وغير المنتج بل والتخريبي لنهج حكومة العبادي التفريطي وكلاهما سيقود إلى خراب العراق وإلحاق الأذى بشعبه ونهب ثرواته وجعل التقسيم "حلا سائغا" في نظر العراقيين وهذا ما تسعى إليه واشنطن وحلفاؤها الإقليميون وفي داخل العراق، ولهذا فهم يحاولون إحياء عظام العملية السياسية الطائفية وهي رميم، رغم أن العقل والمنطق والتجربة تقول إن (لا حلَّ لها إلا بحلّها) ولكن أهل الحكم يريدون إقناع الناس بمقولة تهديدية مفادها (و دون حلّها خرط القتاد)!

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

توقعات مثيرة للجدل في مشروع الموازنة الاتحادية لعام 2015[4]

محتويات العدد

بعد انتظار طويل وغياب كامل لموازنة 2014, فقد انهى مجلس النواب القراءة الاولى لمشروع قانون الموازنة الاتحادية لعام 2015 خلال جلسة استثنائية عقدت الخميس الماضي وتم تأجيل القراءة الثانية ليوم 7 / 1/ 2015 , والموازنة التي احيلت من مجلس الوزراء حملت العديد من التساؤلات حيث تضمنت محتوياتها العديد من الامور التي من شأنها إثارة الجدل والمناقشات الحادة اثناء القراءة الثانية في مجلس النواب , ومن المتوقع ان يستغرق تمرير الموازنة جهدا كبيرا ووقتا طويلا قد يتخلله استضافة وزيري المالية والتخطيط , رغم ان المكون الكردي الحاضر في مجلس النواب (الذي كان غالبا ما يكون الرقم الصعب في تمرير موازنات السنوات السابقة) سيكون من أكثر الاطراف سعيا لعدم اطالة لمناقشات وتسهيل التصويت على الموازنة , ورغم حرص العديد لإصدار الموازنة بوقت مبكر من تاريخ نفاذها من 1/ 1 / 2015 , الا انه من الضروري التثبت من محتوياتها بشكل يجعلها الاقرب الى الواقع ويبعد عنها المفاجآت قبل اخراجها للتطبيق .

وبموجب ارقام مشروع قانون الموازنة , فان اجمالي النفقات هو 125,2 تريليون دينار منها 80 تريليون للجانب التشغيلي و45,2 تريليون للجانب الاستثماري , ويبلغ اجمالي ايرادات الموازنة 99,8 تريليون دينار منها 84 تريليون دينار من ايرادات النفط و 15 تريليون دينار من الايردات غير النفطية , وقد تم احتساب الايرادات النفطية على اساس معدل تصدير يومي مقداره 3,3 مليون برميل وبسعر 60 دولار للبرميل الواحد , وهي تقديرات متفائلة الى حد كبير من حيث الكميات المصدرة او من حيث الاسعار , فمعدلات التصدير لم تصل الى (2,5) مليون برميل يوميا (كمعدل) خلال السنوات السابقة , فقد كانت بمعدل 2,16 مليون برميل يوميا لسنة 2011 و2,12 مليون برميل لسنة 2012 و2,39 مليون برميل لسنة 2013 و 2,47 مليون برميل لسنة 2014, وقد تكون ارقام التصدير قد وضعت استنادا الى الاتفاق الاخير بين الحكومة الاتحادية والإقليم , وهو اتفاق اولي وليس نهائي كما ان هناك متغير مهم وهو ان مبيعات النفط في الاسواق العالمية تتأثر بآليات العرض والطلب .

4 باسل عباس خضير – العراق تايمز

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

واعتماد سعر 60 دولار للبرميل , امرا غير واقعي لأنه لا يتحقق إلا عندما يكون سعر نفط برنت 70 دولار في الاسواق العالمية , باعتبار ان النفط العراقي يباع بأقل قرابة العشرة دولارات عن نفوط الدول الاخرى , حيث ان (سومو) تتبع اسلوب البيع بأسعار تشجيعية للمشترين تقل بمقدار 3 دولارات للبرميل عن الاسعار السائدة ويتم خصم 40 سنت عن فارق كل درجة في الكثافة مما يعني خصم 2,8 دولار عن كل برميل لان نفطنا يقل بمقدار 7 درجات من نفط برنت (الخفيف) , كما يتم خصم اقل من نصف دولار عن كمية الماء التي ترافق النفط عن كل برميل , فضلا عن خصومات تتعلق عن بدلات تأخير التحميل في الموانئ وتكاليف المخاطرة التي تتقاضاها شركات التامين , ومن الناحية العملية فان هناك زيادة في التفاؤل المتعلقة بالأسعار تبلغ قيمتها بحدود 20 مليار دولار , ناهيك عن التفاؤل في تحديد الكميات المصدرة والتي قدرت ب 3ِ3 مليون برميل يوميا حيث ان افضل الاحتمالات تضعها بمعدل 3 ملايين برميل يوميا .

والتقديرات الخاصة بالتصدير بنيت على اساس استمرار التصدير على مدار السنة (365) يوم , وهو قد يكون غير ممكن من الناحية العملية آخذين بنظر الاعتبار الظروف الجوية والأمنية وغيرها من الظروف التي يجب ان تعطي نسبة حتى وان كانت 2 - 5% للطوارئ على سبيل المثال , وبضوء الايرادات والنفقات التي وردت في مشروع قانون الموازنة (عدا ما تم ذكره من تحفظات) , فان العجز المخطط سيكون بمقدار 25,4 تريليون دينار وتتم تغطيته من الادخار الوطني (2 تريليون) والأرصدة المدورة (3 تريليون) وحقوق السحب (2 تريليون) وسندات خارجية (6 تريليون) وسندات الدين العام عن طريق الاحتياطي القانوني للمصارف (6 تريليون) وقروض وحوالات خزينة من ال TPI(3 تريليون) وحوالات الخزينة من المصارف الحكومية (3 تريليون) .

وقد خول مشروع قانون الموازنة , وزير المالية للاقتراض لغرض سد العجز بقيمة (4,5) مليار دولار من صندوق النقد الدولي و2 مليار دولار من البنك الدولي و1,8 مليار دولار من حق السحب الخاص SDR ونصف مليار من البنك الاسلامي للتنمية و12 مليار دولار كحوالات خزينة لدفع مستحقات الشركات النفطية العاملة في العراق (وكان من المفترض ان تكون هذه المستحقات ضمن النفقات إلا انها استبعدت لكي لا يتضخم رقم العجز) , ويلاحظ ان مقدار الاقتراض الحكومي سيكون بحدود 40 مليار دولار (وليس 23 تريليون دينار) وهي ارقام لم تظهر في الجداول المرافقة للموازنة ولكنها موجودة ضمن مواد مشروع القانون ولا يمكن فهمها إلا من قبل المتخصصين والمتابعين , لان العجز الذي قدر 25,4 تريليون ويتم سد 2 تريليون منه بالادخار الوطني والباقي من الاقتراض الداخلي وتم تخويل وزير المالية بالاقتراض بمبلغ 20,8 مليار دولار من الداخل والخارج .

وقد خولت المادة 25 من مشروع قانون الموازنة مجلس الوزراء بالدفع بالآجل بمبلغ 5 مليارات دولار , وهو ما يعني بان موازنة 2015 ستكون مثقلة بالديون الداخلية والخارجية , وفي حالة عدم تحقق مبيعات يومية بمعدل 3,3 مليون برميل وبسعر 60 دولار للبرميل فان العجز سيحتاج الى مبالغ اكثر من المدرجة في الموازنة , ومن الناحية المالية فان تمويل العجز

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

من خلال الاعتماد على السندات والقروض وحوالات الخزينة من المصارف الحكومية واحتياطياتها القانونية , ربما يثير بعض المخاوف للبعض لأنه قد يعرض بعض المصارف الحكومية العراقية الى العسرة المالية في حالة الاقبال على السحب من قبل المودعين خلال السنة المالية , اذ ان ذلك ربما يجعل المصارف الحكومية غير قادرة على الايفاء بالتزامات السحب الكبيرة لتشغيل احتياطياتها في تمويل عجز الموازنة , علما بأنه سيكون من المتعذر اللجوء الى القروض الخارجية لتلافي مثل هذه الحالات المحتملة لان مشروع الموازنة قد طرق جميع ابواب الاقتراض الخارجي

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

خطيئة الاقتصاد الريعي[5]

محتويات العدد

في ظل الانحدار المريب، وربما المقصود في أسعار النفط العالمية والتذبذب غير المستقر لها في سلة أوبك حيث وصلت معدلاتها الى مناسيب غير مسبوقة ولسنين عدة (60 دولارا فقط) وفي ظرف عراقي غير مناسب تماما لتقبل تبعات أية صدمة لأزمة اقتصادية او مالية في وقت يحتاج فيه العراق الى أموال ضخمة لتمويل حربه طويلة الامد ضد عصابات "داعش" الإرهابية ولإدامة مشاريع البنى التحتية والاستثمارية، اقول في ظل هذا التراجع والتذبذب في اسعار النفط نعرف بأن هنالك أزمة مالية تلوح في الافق الزماني المنظور، وهو شيء طبيعي جدا في الدول التي تعتمد في ميزانياتها على عوائد الاقتصاد الريعي او أحادي الجانب كالنفط او أي مورد ريعي يغذي ميزانية الدولة ويقاس به مستوى الدخل القومي للفرد.

ومن قدر العراق ان النخب السياسية الحاكمة ومنذ تأسيس دولة العراق الحديث (1921) انتهجت مبدأ الاقتصاد الريعي بالاعتماد على واردات النفط والركون تحت رحمة سعر برميل النفط دون التفكير باللجوء الى مصدر آخر او تفعيل وتنشيط بقية المصادر الريعية كالزراعة والصناعة والسياحة ومنها السياحة الدينية والترفيهية، وحتى القطاع النفطي العراقي بقي قطاعا متهالكا ومتداعيا في بناه التحتية كالاستخراج والتكرير والتصدير والتسويق، وفي بعض الأحيان لا يكفي هذا القطاع لسد حاجة السوق المحلية وفي بلد مؤسس في منظمة أوبك (تأسّست في بغداد سنة 1960، من طرف السعودية، إيران، العراق، الكويت وفنزويلا، ومقرها في فيينا) وعضو فاعل فيها.

تذبذب الاسعار في سلة اوبك لم يخلُ هو الآخر من منطق نظرية المؤامرة وخضع لعوالم افتراضية من التحليلات الاقتصادية المتلبسة بجلباب السياسة كما يتوهم ويفترض البعض، وقد يكون الضغط السايكولوجي دافعا وراء ذلك.

ولمحاولة إيجاد تبرير ما لعدم الاستقرار في اسعار النفط نقول ان تذبذب الاسعار هذا هو مسألة طبيعة جدا تتعلق بمناسيب العرض والطلب العالميين على سوق النفط ويكون مرهونا بالسياسات المالية والاستثمارية والتخزينية العالمية.

وفي ظل هذه الأجواء المشحونة بالقلق من تردي الأوضاع الاقتصادية للبلد ما يؤثر سلبا على الواقع المعيشي والوضع الأمني، لا سيما ما يتعلق بالحرب مع الارهاب لاسيما مع "داعش" وتأخر إقرار الموازنة التي ظلت ـ كالعادة ـ تتأرجح وتتراوح مابين مجلسي النواب والوزراء، برزت أفكار تدعو الى تنويع مصادر الدخل القومي وعدم احتكار القطاع النفطي لهذا الدخل ما يجعل العراق عرضة للهزات والأزمات المالية العالمية والترقب المتوجس للخط البياني لسعر

[5] عباس عبد الرزاق الصباغ – وكالة نون الخبرية

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

برميل النفط كي يستقر عند مستوى سوقي مقبول ليتسنى لواضعي السياسات المالية والنقدية في البلد وضع خططهم وستراتيجياتهم على ضوء سعر البرميل الذي يتحكم بحجم الموازنة وتفاصيلها وصولا الى موعد إقرارها الذي تأخر لعدم استقرار السوق النفطية على معدل معين للسعر.!!

وهذه الدعوات الى تنويع مصادر الدخل القومي هي بالتأكيد دعوات صادقة ويلفها الحرص الأكيد، إلا انها وفي ظل إرهاصات المشهد العراقي تبدو دعوات غير ناضجة او شبه مستحيلة في الوقت الراهن والمستقبل القريب، وذلك لان اي قطاع اقتصادي من الممكن ان يساهم برفد ناتج الدخل القومي يحتاج الى مقومات وإمكانات ومتطلبات يرتكز عليها، وان كانت الإمكانات الوطنية دون المستوى فسيتم فتح باب الاستثمار وفق اشتراطات تُراعى فيها المصلحة الوطنية وبما يعزز مستوى الدخل القومي وليس العكس، كما يحتاج الى ان تتضافر جهود جميع السلطات في البلد فضلا عن المؤسسات الاقتصادية والنقدية والإعلامية وإلا تبقى تلك الدعوات مجرد أضغاث أحلام ليست لها قاعدة رصينة او حقيقية على ارض الواقع.

ولتنشيط اي قطاع اقتصادي مهم يحتاج الأمر الى مرتكزات عديدة منها وجود حاضنة قانونية تساهم في إقرار القوانين التي تسهل تدفق رؤوس الأموال سواء الوطنية او الأجنبية التي تدخل في عملية الاستثمار، وتلعب الحاضنة القانونية دورا في تهيئة المناخ الملائم لذلك مما يساهم في مرونة تدفق رؤوس الأموال والشركات اللازمة للاستثمار، كما تلعب الحاضنة السياسية دورا كبيرا في تهيئة هذا المناخ ومن خلال أجهزة الدولة التنفيذية لتوفير جو آمن ومستقر وجاذب للاستثمار.

ويحتاج تنشيط القطاعات الاقتصادية التي تكسر احتكار الاقتصاد الريعي الى بنى تحتية واسعة النطاق فضلا عن رصد أموال طائلة وتشريع قوانين (حاضنة تشريعية) تعمل على تهيئة جو ملائم لتنشيط عجلة هذا القطاع وتوفير الكوادر البشرية والدعم المالي واللوجستي لأي قطاع اقتصادي حيوي وفي أجواء مريحة من الطمأنينة والثقة المتبادلة، فضلا عن تهيئة أرضية مناسبة للعمل الاقتصادي كالتقليل من حلقات البيروقراطية المعرقلة لمفاصل العمل والمثبطة لجهود ذوي الخبرة والكوادر المدربة والابتعاد عن العلاقات المجاملاتية المبنية على أسس المحاباة والتحاصص الحزبوي والكتلوي، والاهم من كل ما تقدم هو الابتعاد عن الحلول الترقيعية والمرتجلة التي لاتغني ولا تسمن من جوع.

وصار لزاما في المستقبل القريب على الحكومة العراقية ان تبحث عن مصادر اخرى تساهم في توفير سيولة نقدية ترفد الدخل القومي وتكسر احتكار القطاع النفطي الذي دام لعقود طوال من عمر الدولة العراقية الحديثة.

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

الأمية في العراق ... الواقع وإمكانات التغيير[6]

محتويات العدد

يثير حجم الأمية وإعدادها ونسبة المتسربين العالية والمضاعفات التي تترتب عليها أسئلة لا حصر لها، على مستوى القوى الاجتماعية والمدنية والثقافية والأكاديمية والمعنيين بالإنسان والتنمية الاقتصادية، بخاصة في العراق الذي يواجه تحديات كثيرة، وتشكل "الأمية" بجحافل العاطلين عن العمل والقوى العاملة المهمشة والشباب والنساء والأحياء الشعبية المكتظة والمنعزلة عن المدينة والعالم، اخطر ركن من أركان تلك التحديات إذ أنها تضع الفئات الحاكمة والأحزاب الحقيقية والمؤسسات الثقافية والمدنية والنقابات على تنوعها ومراكز البحث والشخصيات الاجتماعية والدينية إمام اختبارات تاريخية، عن مدى استيعاب تلك الأزمة والإحاطة بها والجهود التي بذلتها طوال عشر سنين مضت.

ويبدو إن المنظمات الدولية بخاصة "اليونسكو" قد بذلت جهودا استثنائية على مستوى الإعداد والتدريب والحوارات المتواصلة مع المعنيين في وزارة التربية، لتقديم الخبرة والأساليب العلمية وتحريك الأجواء الساكنة والخاملة الواقعة تحت تأثير أزمة طويلة امتدت لأربعة عقود خلت، حاصرت الإنسان في العراق وهمشت مكانته وسلبت حريته وحقوقه، وعطلت دوره في الحياة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بفعل طغيان النظام السابق واستبداده وحروبه العبثية الجائرة والحصار الاقتصادي.

فصار العراق بؤرة خطرة للإمراض النفسية والاجتماعية والعضوية، إذ تفاقمت إشكالها وبواعثها منذ عام الاحتلال 2003 حتى ألان، فانقسمت الفئات الاجتماعية المتضررة من التهجير ألقسري والتوترات الطائفية والحملات الأمنية والاغتيالات والتصفيات السياسية والمذهبية والتفاوت الاجتماعي والطبقي وانتشار ظاهرة الفساد المالي والإداري واللعب الهجين على وظائف الدولة، من دون شروط ومعايير وظيفية وإدارية فأنشئت مؤسسات رسمية لإدارة حال النساء الأرامل والمطلقات والمعوقين والمتضررين من الحروب والعنف والمهجرين والسجناء والمفصولين السياسيين.

مايعني إن الأزمات في العراق قد تضاعفت إشكالها وأصابت مضاعفاتها العائلة العراقية، بخاصة الأطفال والشباب والنساء وربما أحدثت انكسارات عضوية في بنية العائلة والمجتمع، الأمر الذي يحمل المعنيين وأصحاب القرار والقوى المدنية والجامعة العراقية مسؤوليات كبيرة في النظر إلى "محو الأمية" لا بوصفها تهدف إلى تعليم القراءة والكتابة فحسب، إنما الاشتغال العلمي المنظم لإعادة بناء الإنسان والمجتمع في مشروعات بإبعاد إستراتيجية تعنى بإعداد وتأهيل وتدريب تلك الطاقات المعطلة لدمجها في المجتمع.

لقد أشارت إحدى التوصيات الخاصة باجتماع شبكة محو الأمية للمنظمات غير الحكومية في

[6] عبد جاسم الساعدي - الحوار المتمدن

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

الدوحة/ قطر 23/22 آذار 2011 الذي نظمه مكتب يونسكو العراق...
إلى تحديد المؤسسات الخاصة بالتأهيل والتدريب لمساعدة الدراسيين والدارسات لاكتساب مهارات حياتية ومهنية مناسبة بهدف التمكين وبناء القدرات...
وأكدت منظمة اليونسكو مقدرة عالية على فهم إشكالية الأمية وظروف العراق القديمة والحديثة التي نشأت بعد العام 2003، إلا إن المقارنة بين اليونسكو ووزارة التربية في أجهزتها التنفيذية والإدارية والوقائع اليومية، لا تشير إلى إمكانات تحقيق ما اتفق عليه في الأعوام 2009 و 2010 2011.
كتب مدير مكتب اليونسكو في العراق السيد محمد جليد تقديماً في "الإطار الوطني لإستراتيجية محو الأمية / العراق"2011-2015
جاء فيه: أطلقت مبادرة محو الأمية من اجل تطوير العراق مشروع لايف من اجل الحياة عام 2010، بالمشاركة مع مكتب صاحبة السمو الشيخة موزة بنت ناصر، السيدة الأولى في قطر، والمبعوث الخاص باليونسكو للتعليم الأساسي والعالي هو توقيع مذكرة تفاهم بين اليونسكو وحكومة العراق عام 2009، الهدف العام للمشروع هو ضمان صياغة امة بأسرها لمحو الأمية والتنسيق مع الحكومة العراقية والمجتمع المدني لتلبية الاحتياجات التعليمية للاميين بالعراق والمساهمة ببناء مجتمع متعلم وسلمي.
إن تطوير الإستراتيجية الوطنية لمحو الأمية هو الخطوة الأولى نحو تحقيق الهدف العام المتمثل في الحد من الأمية بنسبة 50% بحلول عام 2015. تحقيقا لهذه الغاية وضعت الحكومة العراقية وبدعم من اليونسكو رؤية وطنية وسياسية مفصلة استجابة للاحتياجات الفورية والحاسمة للاميين العراقيين مع التركيز على حقوق الفئات الضعيفة والمستبعدة من السكان في الوقت الراهن.
إما وزير التربية الدكتور محمد تميم، فقد ذهب في كلمة التمهيد إلى ابعد من ذلك في تحليل أزمة الأمية وبواعثها بقوله :"إن تحقيق هدف الإستراتيجية المتمثل بتخفيض نسبة الأمية بين الذكور والإناث في العراق بنسبة خمسين بالمائة مع نهاية العام 2015، يتطلب إجراءات عديدة لعل في مقدمتها العمل على سد منابع الأمية بالاهتمام بالتعليم الابتدائي وبجودته وتفعيل الزاميته ورفع كفاءته لاستيعاب جميع الأطفال المشمولين ومنع تسربهم، وكذلك إعداد مناهج مناسبة لفئات الدارسين واختيار ما يناسبها من الوسائل، وان ترتبط المناهج بالخصائص السيكولوجية للدارسين... ويقتضي إعدادا خاصا لمعلم محو الأمية، وتكون الاولولية للفئات الأكبر حجما والأكثر حرمانا مع التركيز على محو أمية المرأة لردم الفجوة النوعية بين الذكور والإناث وخاصة في الريف والمناطق الفقيرة، وبذلك تصبح محو الأمية وسيلة لتقليص التباينات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في العراق، ولابد من التأكيد على المشاركة المجتمعية الفاعلة في أية حملة لمحو الأمية، بما يضمن دورا مؤثرا لمؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية لدعم جهود محو الأمية وزيادة الدافعية...
وجاء في تقرير برنامج الغذاء العالمي وصندوق الأمم المتحدة للأطفال ووحدة المعلومات في الوكالات المختصة والحكومة العراقية في أيلول العام 2010..."إن الشباب الذين لا يستطيعون القراءة والكتابة لا يسمع صوتهم في القضايا الاجتماعية والسياسية، وشدد التقرير على

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

ضرورة زيادة الالتحاق بالمدارس ومعالجة أسباب التغيب والتسرب من اجل ضمان معرفة القراءة والكتابة موضحا إن 19% من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 10 و 14 لا يذهبون حاليا إلى المدرسة".

إما التحديات التي تواجه مشكلة محو الأمية كما حددتها الحكومة، فأبرزها غياب إستراتيجية وطنية شاملة والقدرة المحدودة للمؤسسات وعدم توفر التمويل الكافي لبرامج محو الأمية وتشمل كذلك عدم كفاءة الهيكل الإداري على مستوى المركز والمحافظة لاتخاذ مبادرات لمحو الأمية، فضلا عن عدم وجود تنسيق بين الجهات المعنية، إي الحكومة والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. وشدد التقرير على الحاجة إلى تطوير المناهج الدراسية والمزيد من التدريب والممارسة في استخدام المنهجيات الحديثة لتعليم القراءة والكتابة، وكذلك الحاجة إلى الوعي وتطوير البرمجة المناسبة والمبتكرة.

فالأزمات ذات إبعاد عضوية تتصل بعمق المجتمع والوعي الثقافي والتربوي والعلمي، كما أشار إليها السيد وزير التربية بوضوح والمنظمات الدولية وكذلك منظمات المجتمع المدني في العراق من خلال التجربة العملية في الإحياء الشعبية، ووضعت وزارة التربية الإطار القانوني والتنظيمي والإداري لمشروعات محو الأمية، ابتداء من الإطار الوطني لإستراتيجية محو الأمية وقانون وزارة التربية وقانون محو الأمية رقم 23 لسنة 2011 ومذكرة التفاهم بين الهيأة العليا لمحو الأمية ممثلة بالجهاز التنفيذي والمنظمات غير الحكومية.

فالقراءة الأولى لتلك القوانين والتعليمات التي أخذت وقتا طويلا وأنفقت أموال طائلة لإعدادها على مستوى الحضور والمشاركة في العراق والعالم، لا تجعل الباحثين المستقلين يطمئنون لمستقبل العراق التربوي، ولا يتفاعلون مع تلك الإجراءات.

فالقانون برمته، قد نظر إلى الأمية من زاوية إدارية راكدة وبنمط تقليدي وظيفي، اعتمد على إصدار الأوامر والتعليمات والتشكيلات الإدارية الباهتة التي لا تصل إلى حد الشعور بالأزمة ومضاعفاتها وخطورة تفاقمها وامتداداتها بين الإنسان والعائلة والمجتمع.

فلم تفهم دلالة "رابعا" بتعريف الأمي: كل مواطن أكمل 15 خمس عشرة سنة من العمر ولا يعرف القراءة والكتابة ولم يصل إلى المستوى الحضاري.

فماذا عن الأطفال الذين لفظتهم المدارس ولم تستوعب إعدادهم أو الذين لم تتوافر فرص التحاقهم بالتعليم لأسباب عدة، كأن يكونوا في قرى وأرياف لا مدارس فيها أو تعرضوا للتهجير والعنف وتسربوا من المدرسة لكنهم في نهاية المطاف "أميون"...

لا نعلم هل كان الغرض من ذلك، تقليل نسبة الأميين في العراق؟ وقد بلغت الأزمة ذروتها في مناطق وأحياء شعبية لا تجد فيها من يحسن القراءة والكتابة، فهم أميون لأسباب اجتماعية وضغوط العنف والخوف والعزلة عن المدينة...

وفي "سادسا" يعرف القانون المستوى الحضاري الذي ذكر سابقا:"امتلاك الفرد مهارات القراءة والكتابة والحساب لتكون هذه المهارات وسيلة لتطوير مهنته ورفع مستوى حياته ثقافياً واجتماعيا واقتصاديا ولتمكينه من ممارسة حقوق المواطنة الصالحة والتزاماتها بالاشتراك في صنع القرارات وأداء الواجبات العامة وان تتصل هذه المعرفة بحركة المجتمع".

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

لم يشر القانون بكل مواده إلى المستوى الحضاري هذا، الذي جاء إضافة في غير محلها بكتابة إنشائية خالية من المعنى والتأكيد عليها كما ينبغي في "الاشتراك في صنع القرارات وأداء الواجبات العامة، وان تتصل هذه المعرفة بحركة المجتمع" والذي نفهمه بالمستوى الحضاري إعداد المواطن ثقافيا وفكريا وإنسانيا وعلميا في مهارات الحياة التي يتطلع إليها وتضعه في عمق المجتمع لا عاطلا ولا مهمشا ولا عرضة للضغوط الاجتماعية والأعباء التي قد تؤثر عليه سلبا...

وجاء في المادة الثانية :"يهدف هذا القانون إلى القضاء على الأمية من خلال تنفيذ مشروع محو الأمية". والحال نفسه في المادتين الثالثة والرابعة اللتين لا تخرجان عن الإطار الوظيفي و الإداري والتشكيلات النمطية التقليدية في مشاركة إعداد كثيرة، ومن المؤكد بامتيازات وظيفية مالية كما في المادة الخامسة أيضا في لائحة طويلة من ممثلي الوزارات ودواوين الأوقاف والمديريتين العامتين للتعليم العام والمناهج والإشراف التربوي...

ويندرج الحال الوظيفي نفسه في المادة 12 على مستوى المحافظات والاقضية والنواحي.

فالأمية لا يمكن النظر إليها بمعزل عن إستراتيجية إصلاح التعليم ومفاصله وأركانه والنظر في ثغراته وبخاصة في ظاهرة تسرب التلاميذ وعدم استيعاب المدارس لكل الأطفال المؤهلين للالتحاق واكتظاظ الصفوف و "الدوامات" المزدوجة والثلاثية والمدارس "الطينية" كما أشار السيد وزير التربية محمد تميم إلى ضرورة سد منابع الأمية بالاهتمام بالتعليم الابتدائي...

ناهيك عن عزوف الأسرة وشعورها بعدم جدوى الدراسة والتعليم في ظل البطالة وتسكع الشباب وعمق الأزمات الاجتماعية والاقتصادية وهبوط مستويات التعليم والإدارة والتخطيط والإشراف التربوي إلى أدناه، إضافة إلى الفساد المالي والإداري. فالدخول إلى الأزمة يعني استيعاب محيطها وحجمها وأسبابها بالخروج ولو قليلا عن بؤرتها إلى عالم البحث والدراسة والثقافة النقدية والمنهجية والتربوية.

والأمية في برنامج الإصلاح الاجتماعي والتعليمي لا ينظر إليها في أرقام وإعداد الأميين على الرغم من خطورتها واستفحال وجودها، حتى بلغت أكثر من تسعة ملايين أمي، بحسب تقرير وزارة التخطيط ووزارة التربية بخاصة في الأرياف والمناطق الشعبية وبين الفتيات بل إلى مضاعفات البطالة والتشرد وضياع الشباب وحال " التسول" وإمكان استيعاب تلك الطاقات الشابة في إعادة الحياة والأمل والاندماج بالمجتمع بعد الشعور بالإحباط والعزلة والهامشية.

لهذا فالقانون لا تكتمل فصوله إلا ببرامج التأهيل والتدريب، وإعداد الشباب في دورات دائمة، توفر لهم ظروف العمل من خلال التنسيق بين وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة التربية وتفعيل المعاهد الفنية والتقنية بإعادة بنائها وتحديثها وتنشيط عوامل نهضتها ويمكن الاستعانة ببرامج "دولية" ذات خبرة في هذا الباب وبخاصة البريطانية التي استطاعت ان تطوي اثار الحرب العالمية الثانية في بناء نهضة اقتصادية تعتمد على معاهد التكنولوجية والتدريب في عموم بريطانيا مما خلق طاقات جديدة ومؤثرة في وطنها وفي دول العالم لما عرفت به من مهارات متنوعة ومنهجية علمية.

ويمكن إن تستحدث الحكومة العراقية وزارة لهذا الميدان العظيم باسم وزارة "التدريب والتأهيل" وحصر مهمات العمل بالوزارة نفسها ومن خلال التعاون والتنسيق مع الوزارات الأخرى.

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

وقانون محو الأمية جدير بان يأخذ في الاعتبار إستراتيجية التدريب وبناء المهارات العلمية والحياتية، إذا توفرت النية وعقلية الإصلاح والبناء وثقافة التخطيط.
وبدا أننا بحاجة إلى إعادة نظر وقراءة نقدية تخرج من الأطر المألوفة والفضاءات المغلقة إلى عالم الدرس والنقد والمشاركة الأكاديمية والإعلامية والثقافية وان تأخذ حيزا كافيا من الحوار، باعتبار إن مشروعات القوانين وبخاصة في الأمية ذات طابع شعبي ووطني يمكن ان تسهم بإعداده من خلال الملاحظة والمتابعة لاستيعابه والدفاع عنه، وان توسع دائرة الثقافة القانونية والوطنية.
فمواد القانون لا تشير إلى وجود عمق في إدراك الأزمة وبواعثها وسبل الخروج منها إذ أنها عائمة ذات طابع "سلطوي" غير علمي ولا تتمتع بآفاق المشاركة والاعتراف بالقوى المدنية والشعبية والأكاديمية والثقافية ذات الحضور الحيوي في الاشتغال لمحو الأمية وكأنها ألغت وجود منظمات المجتمع المدني ودورها العلمي في ميادين محو الأمية.
وفي المادة الثالثة "تسعى الهيئة لتحقيق أهداف القانون بالوسائل الآتية:
أولا: فتح مراكز محو الأمية.
ثانيا: التنسيق مع مجالس المحافظات المحلية في الاقضية والنواحي لمحو الأمية.

ثالثا: إقامة الدورات التدريبية للعاملين.
رابعا: تشكيل اللجان لتنفيذ العمل.
خامسا: عقد المؤتمرات والندوات وورش العمل.
سادسا: إعداد البحوث والدراسات.
سابعا: إصدار المجلات والمطبوعات والملصقات الإعلامية.
وسردت المادتان الرابعة والخامسة الصيغة التقليدية في إحالة المشروع إلى "الهيئة العليا لمحو الأمية" في وزارة التربية ويتم تشكيلها من وزير التربية وممثلي خمس عشرة وزارة بالإضافة إلى رئيس الجهاز التنفيذي ووكلاء وزارة التربية والمستشارين والمديرين العامين للتعليم العام والمناهج والإشراف التربوي وعميد معهد التدريب والتطوير التربوي في وزارة التربية فهي صيغ جاهزة لا تدلل على وجود رؤية قانونية متحركة بإبداع ثقافي وفهم لدلالات العمل واشكالياته وكيفية توزيع المسؤوليات على هذا الرهط الكبير من ممثلي الوزارات والإدارات والوقفين الشيعي والسني.
أثقل القانون بتوزيع المهمات والمسؤوليات والتخصصات المالية والوظيفية وأدرجت الحال نفسها على مستوى المحافظات والاقضية والنواحي فغيبت أهمية المهارات ودورات التدريب التي يمكن إن ينهض بها مشروع محو الأمية كما ذكرنا ففي :ج ثانيا من المادة 11 "فتح ورش لتعليم الدارسات بعض مهارات الحياة المناسبة لبيئتهن وتوفير المستلزمات اللازمة لذلك".
وكان يمكن إن تستوعب مواد القانون احتياجات المواطنين والمواطنات في فتح ورش لتعليم الدارسين والدارسات بعض مهارات الحياة: في الخياطة والحاسوب والإسعافات الأولية والنجارة والحدادة والصناعات الأخرى والاستفادة من المعاهد الفنية والتقنية في كل قضاء ومدينة لرفع كفاءات العمل والاندماج بالمجتمع.

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

لهذا نجد إن المعاينة الميدانية المباشرة لواقع التعليم والأمية في العراق أجدى بكثير من إصدار قرارات وأوامر وتوصيات وإضافات مالية وامتيازات لتلك الوظائف التقليدية الهابطة، فالوزارة المتضخمة بالمديريات والموظفين لم تعد قادرة على استيعاب الأزمة وإيجاد حلول علمية لها.

إن موضوعات محو الأمية تعني البناء لعراق آخر في كل المستويات بدءا من رياض الأطفال التي يأتي العراق في ذيل قائمة البلدان العربية والإقليمية المعنية بها.
ولابد من العناية بذوي الاحتياجات الخاصة الذين يشكلون ظاهرة اجتماعية تتعلق بالعنف والإرهاب بين الماضي والحاضر وما خلفته الحروب والنزاعات من كوارث على الفرد والعائلة والمجتمع.
فيلاحظ إن القانون بحاجة إلى الخروج من دائرته الحكومية التقليدية الى القوى الشعبية والوطنية والعلمية والثقافية لتفعيله ونشر ثقافة المسؤولية والوطنية في مشروع محو الأمية.
بمشاركة منظمات المجتمع المدني أولا وكذلك ممثلي النقابات العمالية والمهنية مثل نقابة المعلمين ونقابة الصحافيين ونقابة المحامين واتحاد الأدباء والكتاب في العراق والمجالس الشعبية والمحلية والهيئات الدينية والأحزاب السياسية...
نسعى لان يكون القانون مشروعا عراقيا في الحضور والحوار والمشاركة مع القوى العراقية على تنوعها ومستويات حجمها ومع الإعلام والشخصيات الوطنية والدينية والاجتماعية.
لابد من التأكيد عندئذ على المشاركة الواسعة وتوزيع المسؤوليات بتحديد عدد مراكز محو الأمية في المحافظات والاقضية والنواحي وتوفير شروط ومستلزمات الدراسة، لان حال مدارس العراق لا تساعد نهائيا على الشروع في حملة محو الأمية، وبالذات في الأحياء الشعبية التي تحتاج مدارسها إلى إعادة ترميم وبناء وتوسيع واستحداث مدارس أو مراكز جديدة لمحو الأمية.
والانشغال العلمي والمنهجي على توفير عشرات ألاف "المعلمين والمعلمات" في كفاءات علمية خاصة في المعرفة وطرائق التدريس، والإشراف التربوي الذي تراجع في العراق إلى ادني مستوياته وخضع للازمة وشروطها.

وإذا عدنا إلى مذكرة تفاهم الهيأة العليا لمحو الأمية ممثلة بالجهاز التنفيذي والمنظمات غير الحكومية بعد صدور قانون محو الأمية رقم 23 لسنة 2011 وتعليمات تنفيذ رقم 25.
حددت المادة الأولى مجالات التعاون في سبع مناطق للتدخل هي الحوكمة وبناء القدرات المؤسسية والشراكة والمشاركة الأهلية والتوعية والتعبئة المجتمعية وقاعدة البيانات والبرامج التعليمية والتعويضية والبيئة التعليمية.
وعدت المذكرة منظمات المجتمع المدني العاملة في الميدان بمثابة شريك "لكنه منزوع الصلاحيات" بحسب تلك المذكرة، "إن اعتبار المنظمات غير الحكومية شريكاً استراتيجيا لم يكن غريباً، لكونها تبنت عملية محاربة الأمية...".
لم تقدم المذكرة شرحا عن آليات تنفيذ مناطق التدخل السبع، إذ كانت عائمة تخشى الخوض في التفاصيل، إما "الشفافية والمساءلة" كما في المادة الثانية فقد خلت عن التزامات "الهيأة العليا لمحو الأمية" إمام أبواب الصرف والنفقات والمنح الدولية والمحلية إذ ذكرت "يلتزم كلا

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

الطرفين بإتاحة وتوفير البيانات والمعلومات التي تتعلق بالتنفيذ المشترك للنشاطات لتحقيق اكبر قدر من المسؤولية والمساءلة وحملت المذكرة منظمات المجتمع المدني أعباء الحصول على المنح: "تستمر المنظمات غير الحكومية بجذب الدعم المالي والفني من مصادر أخرى غير ميزانية الجهاز التنفيذي لانجاز مشاريعها ضمن إطار الحملة".
وجاء في المادة الرابعة: تعهدات الجهاز التنفيذي، "تزويد المنظمات العاملة في هذا المجال والتي فتحت صفوف محو الأمية بالكتب والمناهج الدراسية كاملة، ويعتبر هذا (جزء رئيسي) من الشراكة بدلا من لجوء المنظمات إلى استنساخ المناهج.
وتقديم الدعم المادي والفني للمنظمات غير الحكومية كلما كان ذلك ممكناً من خلال الإعلان عن فرص التعاون المتاحة ووفق إجراءات ومعايير محددة... لا نعلم هل اعتبرت تلك المذكرة نافذة المفعول والتنفيذ وتم التوقيع عليها؟
ومهما يكن، تكشف المذكرة بلغتها وأساليب التعبير فيها عن الخوف من المنظمات ومن وجودها شريكاً فاعلا وحيويا، كما يقتضي مفهوم الشراكة، وتتعامل معها وفق سلطة "الإدارة" ونفوذها وقوة وجودها بحسب ما نص عليه قانون محو الأمية رقم (3) لسنة 2011.

ولهذا لا نعتقد بإمكان إن تتحرر تلك اللجان الحكومية من عقدة الهيمنة والاستحواذ والفساد المالي والإداري لتضع فاصلا بينها وبين "الشريك" المفترض من منظمات المجتمع المدني التي لا ينبغي إن تكون مقاولا ثانوياً.
لا يحق له معرفة تفاصيل الحملة والياتها وموازنتها المالية وطرق صرفها في بغداد والمحافظات الأخرى كما نص عليه قانون محو الأمية.
والجدير بالذكر إن مؤتمر منظمات المجتمع المدني والهيأة العليا لمحو الأمية الذي عقد في حزيران 2013 برعاية منظمة اليونسكو، كان من أهم محاوره انتخاب ممثلي بغداد والمحافظات ليكونوا أعضاء في الهيأة العليا وكان لجمعية الثقافة للجميع شرف انتخابها بأعلى الأصوات لتكون كذلك، إلا انه قد مضى حتى ألان ما يقارب تسعة شهور من دون دعوة أو إيضاح على الرغم من الرسالة التي قدمتها للغرض نفسه في موقع الهيأة العليا...
والخلاصة المتأتية من هذا البحث عن الأمية في العراق تفيد بان مستوى استيعاب الأزمة ومضاعفاتها والإبعاد الثقافية والإنسانية والوطنية والبشرية، خارج دائرة وزارة التربية بكل لجانها وإنها تشعر بوطأة المهمة وثقلها على أجهزة إدارية مفككة، لا يستطيع حتى المخلصون فيها تنفيذ مهماتهم التربوية، ولهذا لابد من العودة إلى كلمة وزير التربية التي شخصت أسباب الأمية وطرق معالجتها القاتمة أصلا في تدهور التعليم العام، لكنه لم يستطع إن يعالج سببا واحداً، لأنه في واد ومديريات الوزارة ولجانها في واد أخر لا علاقة له بما يجري، أنهم يبحثون عن الرحلات والإيفاد والمخصصات المالية والهيمنة على الوزارة.
ولم تعد الأحزاب الدينية الحاكمة تعي حجم المشكلة ومضاعفاتها وطرق علاجها، كما يلاحظ في تلك الملايين المهمشة في بغداد/ بخاصة في مدينة الصدر والزعفرانية والمدائن وإحياء بغداد النائية في الفضيلية ولعبيدي والباوية والرشاد وحي النصر والمعامل وحي "التنك" والبياع وابي دشير والشعلة...

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

لعلنا في العراق نسعى جميعا لان تكون وزارة التربية خارج اطر المحاصصات والنسب والمكونات وان نعتمد على الكفاءات النزيهة وتجرى مراجعة كاملة للإداريين "المترهلين الخاملين" وتحدث ثورة علمية بكل تفاصيلها لانتقال العراق إلى مرحلة البناء والمواطنة والمعرفة والمشاركة والسلم الاجتماعي والتعدد الثقافي والديني والقومي، وان يتم التعامل مع ملايين

الأميين برؤية علمية إصلاحية إنسانية، تأخذ في الاعتبار الجمع بين محو الأمية والتدريب والتأهيل وان تضم كل المعاهد التقنية والمهنية إلى الجهة أو الهيأة المستقلة التي تتولى قيادة برامج محو الأمية...

ولابد من إدراك التطورات العلمية والمناهج الحديثة في العالم التي تتعامل مع موضوعات "محو الأمية" بطرائق جديدة بعد إن شكلت الأمية ظاهرة تربوية في العالم كله وبخاصة في بلدان العالم الثالث ومنها البلدان العربية، فكان منها ما يسمى بالتعليم "المستمر" و "التعليم الشعبي" و "التعليم الذاتي" و "تعليم الكبار" والتدريب المستمر بمعنى إن الطرائق التقليدية لمحو الأمية لم تعد ممكنة، بعد إن تراجع التعليم في مستويات المباني المدرسية وتزايد نسبة المتسربين وحجم الإعداد الكبيرة من الأميين الكبار والشباب والنساء، وضعف أداء المعلمين والإدارات والأزمات الاجتماعية والاقتصادية التي شلت المجتمع وقسمته إلى طبقات تعيش في الهوان والخوف والقلق كما في العراق، الذي لم يستوعب قادته السياسيون حجم المشكلة ومضاعفاتها .

تعمل اليونسكو منذ عقود على تعزيز برامج محو الأمية الأسرية بوصفها نهجاً متكاملاً يربط بنجاح بين أهداف البرنامج :

1) تعزيز رفاه الأطفال والأسر .

2) السعي إلى تعميم التعليم الابتدائي.

3) النهوض بمحو أمية الكبار وبالفعل يربط المنهج بين جميع أهداف مبادرة ((التعليم للجميع)) ولاسيما تلك التي ترمي إلى توسيع نطاق وتحسين أداء العناية والتعليم الشاملين للطفولة وضمان تعميم التعليم الابتدائي وتحقيق نسبة 50 % في مستويات محو أمية الكبار بحلول عام 2015 وخلصت تقارير الرصد العالمية السنوية المرتبطة بمبادرة التعليم للجميع أكثر من مرة إلا أن الهدفين لا يزالان مهملين بالمقارنة مع باقي الأهداف التعليمية.

وغالباً ماتذكر النساء أن الدافع الرئيس وراء مشاركتهن في برامج محو الأمية هو الرغبة في مساعدة أطفالهن في المراحل المبكرة من التعليم المدرسي .

ويمكن لبرامج محو الأمية الأسرية أن تلعب دوراً حاسماً في تشجيع تعليم السكان الذين يصعب الوصول إليهم ولا تشملهم نظم التعليم التقليدية بشكلٍ كاف . كما تسهم هذه البرامج في تجاوز

الحواجز المصطنعة بين التعليم النظامي وغير النظامي واللا نظامي من خلال الاعتراف بكافة أشكال التعلم في بيئات مختلفة – المنزل – المدرسة – المجتمع ودعم جميع الفئات العمرية (الأطفال – المراهقون – الشباب – الكبار – المسنون) للتفاعل في نطاق الحياة الأسرية

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

والمجتمعية والتعلم معاً . فلا ينبغي معالجة تحديد تعليم الأطفال والكبار كحقلين منفصلين نظراً لتشابكهما وتعمل الأسرة بمعناها الأوسع على إرساء أسس التعلم مدى الحياة .

أصل وتطور محو الأمية الأسرية

تعتبر برامج محو الأمية الأسرية من أحدث المناهج الرامية إلى تعزيز محو الأمية غير أنها تقوم في الأساس على أحد أقدم الممارسات التعليمية : التعلم بين الأجيال . وكان الأستاذ ديني تايلور أول من أستخدم مصطلح محو الأمية الأسرية (1983) لوصف أنشطة التعلم الأسري التي تشمل الأطفال وآباءهم في وقت واحد ومع ذلك تعتبر ممارسات التعلم بين الأجيال أنشطة متأصلة في جميع الثقافات حيث توجد برامج تعليمية تهدف إلى محو أمية الأسر في جميع مناطق العالم وإن تكن دائماً منضوية تحت اسم (محو الأمية الأسرية) .

ولقد أثيرت لأول مرة فكرة تعزيز طرق أكثر منهجية لمحو الأمية في المنزل والمجتمع بالولايات المتحدة الأمريكية في نهاية الثمانينيات وخاصة من خلال برامج (البداية المتساوية) الذي تموله وزارة التعليم الأمريكية وتم تطوير نموذج كنان لمحو الأمية الأسرية أولا في الولايات المتحدة من قبل المركز الوطني لمحو الأمية الأسرية ليتم تصديره بعد ذلك إلى المملكة المتحدة والدول الأوربية وهو عبارة عن نموذج مكثف (ثلاثة أو أربعة أيام في الأسبوع) وطويل الأجل (سنة دراسية) يركز على الآباء ذوي المستوى التعليمي المنخفض وأطفالهم خلال مرحلة ما قبل المدرسة . وقد شمل النموذج برامج تعليم الوالدين وأنشطة مشتركة بين الآباء وأطفالهم .

توسعت فكرة تطوير برامج محو الأمية الأسرية لتشمل أوربا في 1990 وخصوصاً المملكة المتحدة في العقد الماضي ويمكن فهم تطوير برامج محو الأمية الأسرية بشكل أفضل عن طريق الجمع بين فرعين أو عنصرين من النظام التعليمي : تعليم الطفولة المبكرة وتعليم الكبار/ التعليم المجتمعي .

وفي المملكة المتحدة وعلى خلاف كثير من البلدان الأخرى تتلقى برامج محو الأمية الأسرية التمويل من لدن قطاع تعليم الكبار وشهدت الاستثمارات في مجال محو الأمية الأسرية نمواً ملحوظاً في سياق المبادرة الوطنية ((مهارات للحياة)) بالمملكة المتحدة .

ويوجد حالياً العديد من النماذج والمناهج الخاصة ببرامج التعلم ومحو الأمية الأسرية وبغية التكيف مع سياقات معينة تركز عدد من البرامج والمشاريع المحلية على الإبداع بما في ذلك الأنشطة الفنية والموسيقية والمسرحية والمهارات الرقمية . ومع توسع وتنوع برامج محو الأمية الأسرية في أواخر التسعينيات تم تطوير العديد من البرامج استجابة للاحتياجات المحلية ومن أجل تعزيز المهارات اللغوية للأسر متعددة اللغات.

وعلى الرغم من أن المملكة المتحدة كانت السباقة في مجال محو الأمية الأسرية بأوربا إلا أنه تتوفر بعض البلدان الأوربية الأخرى مثل أيرلندا ومالطا وخاصة تركيا على خبرة هامة في المجال وقد تم تطوير أو تجريب عدة برامج حديثة لمحو الأمية الأسرية في بلجيكا وبلغاريا وفرنسا وألمانيا واليونان وإيطاليا وليتوانيا ورومانيا وتجمع هذه البرامج على اختلافها بين

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

تعليم الكبار والتعليم قبل المدرسي أو الابتدائي لتعزيز تعليم الكبار والأطفال على حد سواء ودعم المعلمين والآباء في حماية الأطفال من الفشل الدراسي والتسرب المدرسي في المستقبل إلى من توجه برامج محو الأمية الأسرية ؟

تركز العديد من برامج محو الأمية الأسرية على الأسر التي لديها أطفال في مرحلة ما قبل المدرسة أو في السنوات الأولى من المدرسة الابتدائية إلا إنه ينبغي التذكير بان السنوات التالية في حياة الطفل هي أيضاً مهمة ومليئة بالتحدي بالنسبة للوالدين وباقي المعتنين بالأطفال والأفراد الأساسيين في الأسرة .

وتشمل معظم برامج محو الأمية الأسرية حالياً الأمهات وغيرهن من النساء المعتنيات بالأطفال لكن الشيء الإيجابي في الأمر هو أن برامج محو الأمية الأسرية تعمل عن كثب لضمان إدماج النساء وفي البلدان التي تحتل فيها قضية محو أمية النساء أهمية قصوى استطاعت برامج محو الأمية الأسرية إن تشمل النساء كمتعلمات بشكل فشلت باقي مبادرات محو الأمية في فعله .

وتهدف برامج محو الأمية الأسرية بصفة عامة إلى تحسين مهارات القراءة والكتابة عند الأطفال من خلال تعزيز قدرة الآباء على دعم أطفالهم ، فضلاً عن إحداث تغييرات طويلة الأجل في

الأسر والمجتمعات ومن ثم فإنه من المهم إن تركز هذه البرامج على نقاط القوة لدى الأسرة ، وتسلط الضوء على التفرد الثقافي واللغوي للمجتمعات ، وتشجع الحوار الهادف الذي يمهد الطريق نحو العمل والتغيير الاجتماعي ويدفع المشاركين إلى إعطاء معنى جديد لعدد من القضايا في حياتهم .

محتويات العدد

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء